

الجمعية العامة



Distr.: General  
10 January 2014  
Arabic  
Original: English

مجلس حقوق الإنسان  
الدورة الخامسة والعشرون  
البندان ٢ و ٧ من جدول الأعمال  
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى

تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتصني  
الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على  
الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب  
الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس  
الشرقية (A/HRC/22/63)

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/٢٢، معلومات  
عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتصني الحقائق من أجل  
التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها  
القدس الشرقية. ويتناول التقرير مسائل استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، وعنف  
المستوطنين ومساعتهم، والمعتقلين الفلسطينيين، من بينهم الأطفال، في السجون  
الإسرائيلية، والأعمال التجارية وحقوق الإنسان المتصلة بالمستوطنات. ويضم التقرير أيضاً  
موجزاً للمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء.



رجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-10109 270114 270114



\* 1 4 1 0 1 0 9 \*

## أولاً - معلومات أساسية

- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في قراره ٢٩/٢٢ بشأن متابعة تقرير البعثة الدولية المستقلة لقصصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/HRC/22/63)، أن تقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين تقريراً مفصلاً بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ويتضمن هذا التقرير المقدم بناء على هذا الطلب المعلومات المطلوبة والواردة من الدول التي وجهت إليها بعثة تقصصي الحقائق توصيات، فضلاً عن المعلومات التي جمعتها الأمم المتحدة مباشرة. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقارير الأخيرة للأمين العام والمفوضة السامية بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - نظرة شاملة

- وقدمت بعثة تقصصي الحقائق في تقريرها ست توصيات، وجهت أربع منها إلى دولة إسرائيل. واستناداً إلى المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، طلبت البعثة إلى إسرائيل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية دون شروط مسبقة؛ والشروع فوراً في سحب جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وضمان توفير سبل انتصاف ملائمة وفعالة وسريعة لجميع الفلسطينيين ضحايا الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان المترتبة على وجود المستوطنات، وذلك وفقاً للتزامها الدولي المتمثل في توفير سبل انتصاف فعالة. ولاحظت البعثة أنه ينبغي، عند الضرورة، اتخاذ خطوات لتوفير سبل الانتصاف هذه بالاتفاق مع ممثل الشعب الفلسطيني ومساعدة من المجتمع الدولي.

- وإضافة إلى ذلك، دعت بعثة تقصصي الحقائق إسرائيل إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بوجود المستوطنات، وضمان المسائلة الكاملة، بطريقة غير تمييزية، عن جميع الانتهاكات، بما في ذلك جميع أعمال عنف المستوطنين، وإناء سياسة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، حثت البعثة إسرائيل على الكف عن اعتقال الفلسطينيين، لا سيما الأطفال، واحتجازهم تعسفاً، وعلى التقييد بمحظوظ نقل السجناء من الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أراضي إسرائيل، طبقاً للمادة ٧٦ من اتفاقية جنيف الرابعة.

- ودعت بعثة تقصصي الحقائق، في تقريرها، جميع الدول الأعضاء إلى امتثال التزاماتها بموجب القانون الدولي وتحمل مسؤولياتها في علاقتها مع دولة تنتهك قواعد القانون الدولي.

---

(١) A/HRC/24/38، A/HRC/25/38، A/HRC/25/40، A/HRC/25/502، A/68/513

القطعية، ودعتها على وجه التحديد إلى عدم الاعتراف بوضع غير قانوني ناشئ عن الانتهاكات الإسرائيلية.

٥ - وأخيراً، ذكرت لجنة تقصي الحقائق أنه يتوجب على الشركات الخاصة أن تقيّم تأثير أنشطتها على حقوق الإنسان وتتخذ جميع الخطوات الالزمة - بطرق منها إهاء مصالحها التجارية في المستوطنات - لضمان لا يكون لهذه الأنشطة تأثير ضار على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، طبقاً للقانون الدولي والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، دعت البعثة جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير ملائمة لضمان احترام حقوق الإنسان في جميع العمليات التي تقوم بها مؤسسات الأعمال التي توجد مقراتها في أراضيها و/أو الخاضعة لولايتها، بما في ذلك مؤسسات الأعمال التي تملكها هذه الدول أو التي تخضع لسيطرتها، والتي تتضطلع بأنشطة في المستوطنات أو فيما يتصل بها. وأوصت البعثة الفريق العامل المعنى بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بالنظر في هذه المسألة.

### **ثالثاً - حالة تنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق**

#### **الف - النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وإمكانية جوء الفلسطينيين إلى سبل الانتصاف**

٦ - جاء في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية (A/68/513)، أن إسرائيل واصلت أداء دور بارز في إنشاء المستوطنات وتوسيعها متنتهكة بذلك القانون الدولي. ورغم التوصيات الموجهة إلى إسرائيل في تقرير بعثة تقصي الحقائق واستئناف مفاوضات السلام بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية، واصلت إسرائيل تشجيع توسيع المستوطنات. وكما أكد مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٩/٢٢، فإن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تقوض الجهد الدولي المتعلقة بعملية السلام والتوصل إلى الحل القائم على دولتين.

٧ - وفي الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وضعت حكومة إسرائيل خططاً لبناء ما لا يقل عن ٨٩٤٣ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية<sup>(٢)</sup>. كما صدر عن إسرائيل عدد من الإعلانات بشأن بناء المستوطنات، وهو ما فعلته مثلاً عندما أعلنت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أي غداة إطلاق سراح ٢٦ سجيناً فلسطينياً في إطار عملية السلام، عن بناء ٥٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقد ندد الأمين العام علناً، في مناسبات عديدة،

.A/HRC/25/38 (٢) انظر

مواصلة توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وأعلن مراراً أن المستوطنات تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وأنه يجب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية<sup>(٣)</sup>. وحثّ إسرائيل على الإصغاء لنداءات المجتمع الدولي والتقييد بالتزاماتها بمحاسبة القانون الدولي وخرقها الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية<sup>(٤)</sup>.

-٨- وتواصل تفتت الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية واقترن ذلك ببناء الجدار وتدمير ممتلكات الفلسطينيين والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، من فيهم البدو. وتنبهك هذه الأفعال التزام إسرائيل بحماية السكان الحاضعين للاحتلال وتعارض مع الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد تفرض بقدر أكبر إمكانية إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من خلال إنشاء دولة قادرة على البقاء<sup>(٥)</sup>.

-٩- وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لم تتوفر إسرائيل سبل انتصاف للفلسطينيين ضحايا الأضرار الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان المترتبة على وجود المستوطنات. وقد جمع مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ في عام ٢٠٠٧، أكثر من ٣٨٥٠٠ استماراة مطالبة بتسجيل الأضرار وأكثر من نصف مليون وثيقة إثبات داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. ومن بين هذه الاستمارات، استعرضت هيئة السجل ٨٩٩٤ استماراة واعتبرتها قابلة لأن تدرج في السجل<sup>(٦)</sup>.

#### **باء- عنيف المستوطنين ومساءلتهم**

-١٠- سلطت المفوضة السامية، في تقريرها الأخير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن تنفيذ القرار ٢٢/٢٦<sup>(٧)</sup>، وفيما يخص عنف المستوطنين، الضوء على فشل إسرائيل في الحفاظ على النظام العام وكبح عنف المستوطنين والتصدي لغياب المسائلة الحقيقية وتوفير الحماية من هذا العنف. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٣، واصل المستوطنون الإسرائيليون الاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، رغم التزام إسرائيل بمحاسبة القانون الدولي بمحاسبة الفلسطينيين وممتلكاتهم من أعمال عنف المستوطنين، وضمان المسائلة

(٣) انظر [www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=7314](http://www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=7314)

.and [www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15427.doc.htm](http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15427.doc.htm)

(٤) انظر [www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15108.doc.htm](http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15108.doc.htm)

.and [www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15427.doc.htm](http://www.un.org/News/Press/docs/2013/sgsm15427.doc.htm)

(٥) انظر A/HRC/24/30

(٦) .A/ES-10/599، المرفق. وانظر أيضاً [www.unrod.org](http://www.unrod.org)

(٧) .A/HRC/25/38

عن الجرائم المرتكبة وتوفير سبل الانتصاف من الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٣، أُجريت تحقيقات في أعمال العنف التي ارتكبها المستوطنون في الضفة الغربية ولم يفض سوى ٨,٥ في المائة منها إلى توجيه اتهامات، في حين أغلق نحو ٨٤ في المائة من الملفات لأسباب أهمها فشل التحقيقات، بما يشمل عدم تحديد هوية المشتبه بهم وعدم القدرة على جمع الأدلة لأغراض الملاحقة القضائية<sup>(٨)</sup>.

### **جيم - المعتقلون الفلسطينيون، من فيهم الأطفال، في السجون الإسرائيلية**

١١ - دعت بعثة تقصي الحقائق إسرائيل إلى وضع حد لعمليات اعتقال الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال، واحتجازهم تعسفاً. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، كانت إسرائيل تحتجز ٤٦٥ فلسطينياً. وكان ١٣٥ منهم قيد الاحتجاز الإداري لأسباب أمنية من دون أن توجه إليهم تهمة أو يحالوا إلى القضاء؛ وكان أكثر من نصفهم متحجزين لما يزيد عن ستة أشهر، وبعضهم لما يزيد عن ثلاث سنوات<sup>(٩)</sup>. وفي هذا الصدد، أعدّ المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والأمين العام، والمفوضة السامية، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، تقارير توثق معاملة المعتقلين الفلسطينيين، من فيهم الأطفال، في السجون الإسرائيلية<sup>(١٠)</sup>.

١٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقريراً توثق فيه عدداً لا يُستهان به من الانتهاكات المزعومة حقوق الطفل في الضفة الغربية، ويشير إلى أن إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين الذين يعرضون على نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي، طيلة مراحل العملية، من لحظة اعتقال الطفل حتى ملاحقته ثم إدانته والحكم عليه، تشكل في ما يبذوا سلوكاً متفسياً وذا طابع منهجي ومؤسسي<sup>(١١)</sup>.

١٣ - وأصدرت اليونيسيف تقريراً محدثاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن التقدم الذي أحرزته السلطات الإسرائيلية صوب تنفيذ التوصيات الشمانية والثلاثين الواردة في تقريرها السابق. واتّخذ المدعى العام العسكري الإسرائيلي إجراءات شملت موافقة القيادة المركزية لجيش الدفاع الإسرائيلي على تجربة إجراء استدعاء الأطفال في بعض أنحاء الضفة

.A/68/502، الفقرة ٥٢. انظر أيضاً A/68/513 (٨)

.A/HRC/25/40 (٩)

.A/68/379، A/HRC/24/30، A/HRC/23/21 (١٠)

Children in Israeli Military Detention, available from (١١)

<http://unispal.un.org/UNISPAI.NSF/3822b5e39951876a85256b6e0058a478/1ee6b43ba34634f885>

.257b260051c8ff?OpenDocument

الغربيّة، بدلاً من اللجوء إلى اعتقالهم ليلاً، وإصدار أوامر عسكريّة تقضي بتحفيض الفترة المسموح بها لاحتجاز طفل فلسطيني قبل عرضه على قاض في المحكمة العسكريّة لأول مرّة، وتنظيم مدة الاحتجاز المؤقت<sup>(١٢)</sup>.

### **دال- الأعمال التجاريّة وحقوق الإنسان في سياق المستوطنات**

٤ - دعا مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٩/٢٢، هيئات الأمم المتحدة المعنية إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات اللازمـة في إطار ولايـتها لضمان الاحترام والامتثال الكاملـين لقرار المجلس ١٧/٤ بشأن المبادئ التوجيهـية المتعلقة بالأعمال التجاريـة وحقوق الإنسان وغـيره من القوانـين والمعايير الدوليـة ذات الصلة، وضمان تـنفيذ إطار الأمم المتحدة المعـنـون "الحماية والاحترام والانتـصـاف" الذي يـوفر معيـارـاً عـالـياً لـاحـتـرام حقوق الإنسان في سياق أنشـطة الأعـمال التجـاريـة المرـتبـطة بالـمـسـتوـطـنـات الإـسـرـائـيلـية في الأـرـضـ الـفـلـسـطـينـيـةـ الـخـتـلـةـ، بماـ فيـهاـ القدسـ الشـرـقـيـةـ. وـعـمـلاًـ بـالـقـرـارـ ٢٩/٢٢ـ،ـ نـاقـشـ الفـرـيقـ العـاـمـلـ المعـنـيـ بـمـسـأـلةـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ وـالـشـرـكـاتـ عـبـرـ الوـطـنـيـةـ وـغـيرـهـ مـنـ مـؤـسـسـاتـ الـأـعـمـالـ طـلـبـ المـلـحـسـ أـنـ يـضـطـلـعـ بـوـلـاـيـتـهـ وـفـقـاـ لـذـلـكـ خـالـلـ دـورـتـهـ الـخـامـسـةـ،ـ وـقـرـرـ إـصـدـارـ بـيـانـ بـهـذـاـ الشـأنـ قـبـلـ انـعقـادـ دـورـةـ المـلـحـسـ السـادـسـةـ وـالـعـشـرـينـ<sup>(١٣)</sup>.

٥ - وـقـدـ المـقـرـرـ الـخـاصـ الـمـعـنـيـ بـحـالـةـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ فيـ الـأـرـاضـيـ الـفـلـسـطـينـيـةـ الـخـتـلـةـ مـنـذـ ١٩٦٧ـ تـقـرـيرـاًـ عـنـ نـشـاطـ الشـرـكـاتـ الـيـ تـسـتـفـيدـ مـنـ بـنـاءـ الـمـسـتوـطـنـاتـ وـصـيـاتـهـاـ وـغـيرـهـ ذـلـكـ مـنـ الـأـنـشـطـةـ الـمـرـتبـطةـ بـوـجـودـ الـمـسـتوـطـنـاتـ فيـ الـأـرـضـ الـفـلـسـطـينـيـةـ الـخـتـلـةـ<sup>(١٤)</sup>.ـ وـبـحـثـ المـقـرـرـ الـخـاصـ فيـ تـقـرـيرـهـ الـأـخـيـرـ (A/68/376)ـ تـبـعـاتـ مـشـارـكـةـ الشـرـكـاتـ وـذـلـكـ بـوـاسـطـةـ ثـمـوجـ تـحـليلـ قـانـونـيـ لـتـقيـيمـ اـحـتمـالـاتـ ثـبـوتـ الـمـسـؤـولـيـةـ،ـ بـماـ فيـهاـ الـمـسـؤـولـيـةـ الـجـنـائـيـةـ الـدـولـيـةـ،ـ عـنـ توـاطـئـ الشـرـكـاتـ فيـ حـالـاتـ اـنـتـهـاكـ الـقـانـونـ الـدـولـيـ الـمـتـرـبةـ عـلـىـ وـجـودـ الـمـسـتوـطـنـاتـ غـيرـ الـقـانـونـيـةـ.

٦ - وـفـيـ هـذـاـ السـيـاقـ،ـ تـنـاوـلـتـ الـلـجـنةـ الـخـاصـةـ الـمـعـنـيـةـ بـالـتـحـقـيقـ فيـ الـمـارـسـاتـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ الـيـ تـمـسـ حـقـوقـ الإـنـسـانـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ وـغـيرـهـ مـنـ السـكـانـ الـعـربـ فيـ الـأـرـاضـيـ الـخـتـلـةـ،ـ هـيـ أـيـضاـ،ـ نـشـاطـ الشـرـكـاتـ الـمـسـتـفـيدـةـ مـنـ الـمـسـتوـطـنـاتـ،ـ وـلـاحـظـتـ أـنـهـ يـتـعـينـ عـلـىـ الشـرـكـاتـ الـتـجـاريـةـ إـيـلـاءـ الـعـناـيـةـ الـواـجـبـةـ نـظـراـ إـلـىـ مـاـ قـدـ تـعـرـضـ لـهـ مـنـ تـبـعـاتـ قـانـونـيـةـ وـمـسـ بـسـمعـتهاـ جـراءـ اـرـتـبـاطـهـاـ بـالـمـشـروـعـ الـإـسـرـائـيلـيـ<sup>(١٥)</sup>.

(١٢) انظر [www.unicef.org/media/media\\_70666.html](http://www.unicef.org/media/media_70666.html)

(١٣) A/HRC/WG.12/5/1

(١٤) انظر A/67/379، A/68/376، A/23/21.

(١٥) الفـقـرةـ ٣ـ٨ـ،ـ A/68/379ـ

## رابعاً - المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء عملاً بالقرار ٢٩/٢٢

- ١٧ في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وجّهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرات شفوية إلى جميعبعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف (ما عدا إسرائيل ودولة فلسطين)، تطلب فيها تقديم معلومات عن أي خطوات اتخذها حكومات بلدانها أو توبياً اتخاذها أو لديها علم بها، فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق (A/HRC/22/63)، وخاصة التوصيات ذات الصلة الواردة في الفقرتين ١١٦ و ١١٧ منه.

- ١٨ ووجهت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرين شفويتين منفصلتين إلىبعثة الدائمة لإسرائيل والمراقب الدائم لدولة فلسطين، تطلب فيهما تقديم معلومات عن أي خطوات اتخذها حكومتها أو تعترض على اتخاذها أو لديهما علم بها، فيما يتعلق بحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تتلق المفوضية أي معلومات لا منبعثة الدائمة لإسرائيل ولا من المراقب الدائم لدولة فلسطين.

### كوبا

- ١٩ وجّهتبعثة الدائمة لكوبا مذكرة شفوية إلىالمفوضية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأدانت كوبا الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وما يمارسه المستوطنون الإسرائيليون من أعمال عنف وتروع واستفزاز وتحريض تجاه المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما فيها البيوت والبساتين والمساجد والكنائس. وشجبت كوبا جميع التدابير الإسرائيلية غير القانونية المرتبطة باستمرار استعمار الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تدمير أجزاء واسعة من الأرض، وبناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية والبؤر الاستيطانية والبنية التحتية الخاصة بها.

- ٢٠ وأدانت كوبا أيضاً تدمير المنازل الفلسطينية، وإلغاء تراخيص الإقامة، ومواصلة بناء الجدار، وفرض قيود تعسفية وعنصرية على الإقامة والتنقل من خلال تطبيق نظام للتراخيص ونشر مراكز التفتيش في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها. وأعربت كوبا عن قلقها إزاء فصل القدس الشرقية عن سائر الأرض المحتلة وتفتيت الأرض الفلسطينية إلى مناطق معزولة وكانتونات يحيط بها الجدار. كما أعربت كوبا عن قلقها إزاء تشريدآلاف الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، من فيهم أسر بدوية عديدة.

- ٢١ وقالت كوبا إن سياسات ومارسات إسرائيل، وهي سلطة الاحتلال، تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وتحدياً صارحاً لقرارات الأمم المتحدة ولفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ ثوزانجوي ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، دعت كوبا إلى الإسراع في تنفيذ ولاية مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشريد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- ٢٢ - ولاحظت كوبا وجود تعارض بين مفاوضات عملية السلام وممارسة الاستعمار غير المشروع الذي يرمي إلى فرض حل أحادي الجانب من خلال فرض حقائق على أرض الواقع عن طريق حيازة الأراضي بصورة غير قانونية وضم الأرض الفلسطينية بحكم الأمر الواقع. كما لاحظت أن الاستعمار الإسرائيلي غير المشروع يقوس على نحو خطير تواصل الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها ووحدتها وقدرها على البقاء، ويقوض فرص إيجاد حل سلمي قائم على دولتين ضمن إطار حدود عام ١٩٦٧. وأكدت كوبا أن أنشطة الاستيطان غير القانوني لا تزال تمثل أكبر عائق أمام تحقيق السلام وتهدد جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

- ٢٣ - وأكدت كوبا أنه ليس لإسرائيل أي سلطة قانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها المستوطنات "غير القانونية"، وحثت المجتمع الدولي على المضي في جهوده من أجل تحقيق الامتناع لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

## الداغر ك

- ٤ - أرسلت البعثة الدائمة للدانمرك مذكرة شفوية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأشارت فيها إلى أن الداغر ك تتطلع إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتدعم بنشاط الجهود التي يبذلها الطرفان للتوصل إلى اتفاق سلام. وأعربت الدانمرك عن تأييدها التام للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة في الشهور الأخيرة ولاحظت أن الوضع الحالي يبعث علىأمل أكبر مقارنة بالسنوات القليلة الماضية.

- ٥ - وأشارت الداغر ك إلى أنها، بوصفها إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تؤيد تأييدها تاماً كل السياسات والمبادرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي وكذا الجهود التي تبذلها دائرة الأوروبية للشؤون الخارجية ومفوضية الاتحاد الأوروبي في سبيل تعزيز السلم والعدالة.

- ٦ - وأشارت الداغر ك أيضاً إلى أنها أصدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ توجيهات إلى تجارة التجزئة الدانمركيين بشأن توسيع بعض المنتجات المستوطنات على أساس طوعي. ولقد طلب إليهم تحديد بلد منشأ كل المنتجات تحديداً دقيقاً، ومن ثم فإن التوجيهات الصادرة عن الحكومة الدانمركية قد حظرت توسيع المنتجات المستوردة من الأرض الفلسطينية المحتلة على أنها مستوردة من "إسرائيل". ووفقاً لهذه التوجيهات، يمكن أن توسم المنتجات المستوطنات إما بعبارة "المنشأ: الضفة الغربية" أو بعبارة "أنتج في الضفة الغربية".

## الاتحاد الأوروبي

- ٧ - جاء في المذكرة المقدمة من الوفد الدائم للاتحاد الأوروبي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ أن الاتحاد الأوروبي ما انفك ينظر إلى المستوطنات الإسرائيلية على أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي وعائق أمام تحقيق السلام. وجاء في المذكرة أيضاً أن استمرار

توسيع المستوطنات يقوض فرص تسوية التزاع عن طريق التفاوض، فهو يقوض إمكانية إنشاء دولة فلسطينية متصلة بالأراضي وقادرة على البقاء، وإعلان القدس عاصمة للدولتين مستقبلاً.

- ٢٨ وأشار الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى أنه نشر في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ توجيهات بشأن مدى أهلية الكيانات الإسرائيلية للاستفادة من تمويل الاتحاد الأوروبي، وذلك تمشياً مع سلسلة مواقف سياسية اتخذها مجلس الشؤون الخارجية بالإجماع. وهي تشمل الاستنتاجات التي خلص إليها المجلس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي تنص على ضرورة أن تشير جميع الاتفاques المبرمة بين دولة إسرائيل والاتحاد الأوروبي طبقاً للقانون الدولي، إشارة صريحة لا لبس فيها إلى عدم جواز تطبيقها على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. وأشار الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى قرار المجلس بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة الذي ينص على أن "الأنشطة المرتبطة بالمستوطنات لن تستفيد من أي شكل من أشكال تمويلات الاتحاد الأوروبي أو برامجه". كما لاحظ الاتحاد الأوروبي أن هذه التوجيهات تتفق مع الموقف الذي طلما تبناه الاتحاد الأوروبي والذي يقضي بعدم الاعتراف بسيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة أو اعتبار هذه الأراضي جزءاً منها.

- ٢٩ وأعاد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بضمان تنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي والاتفاques الثنائية الحالية التي تطبق على منتجات المستوطنات تنفيذاً مستمراً وكمالاً وفعلاً، وأشار إلى إخطار منقح موّجه إلى المستوردين وصادر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢ بشأن الاستيراد من إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي. كما أشار إلى إخطار سابق صادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ذُكر فيه الوكالء التجاريون بعدم إمكانية استفادة منتجات المستوطنات الإسرائيلية الموجودة داخل الأراضي التي أخضعت لـلإدارة الإسرائيلية في حزيران/يونيه ١٩٦٧، من المعاملة التفضيلية عملاً باتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

- ٣٠ ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن منع استفادة سلع المستوطنات من المعاملة التفضيلية دخل حيز التنفيذ بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي منذ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عملاً بأحكام "الاتفاق التقني" المبرم بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، التي تنص على ظهور اسم المدينة أو القرية أو المنطقة الصناعية التي صنع فيها المنتج وكذا رمزها البريدي على جميع أدلة المنشأ المستفيد من المعاملة التفضيلية للسلع الصادرة عن إسرائيل أو المصنوعة فيها. كما تتأكد السلطات الجمركية في الدول الأعضاء ما إذا كانت الرموز البريدية التي تظهر على أدلة المنشأ المقدمة إليها من إسرائيل تتطابق مع أي من الرموز البريدية الواردة في القائمة التي تبيّنها المفوضية الأوروبية بشأن المناطق غير المؤهلة للاستفادة من المعاملة التفضيلية، وترفض منحها هذه المعاملة في حال وجود تطابق. ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن الإعلان عن قائمة المناطق غير المؤهلة للاستفادة من المعاملة التفضيلية جاء في أعقاب صدور الإخطار المنقح آنف الذكر في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٢.

-٣١ وعلاوة على ذلك، نشرت المفوضية الأوروبية في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣ اللائحة التنفيذية للمفوضية بشأن معايير التسويق في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (OJEU L-170)، وهي اللائحة التي تنص على عدم قبول الشهادات التي تصدرها السلطات الإسرائيلية فيما يخص الفواكه والخضروات الطازجة المنتجة في الأراضي المحتلة. كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن افتئاته بضرورة أن تطبق على الصعيد العالمي المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان بشأن مسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودعا الشركات الأوروبية إلى تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية في جميع الظروف، بما في ذلك في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

### **أيرلندا**

-٣٢ وأرسل الوفد الدائم لأيرلندا مذكرة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تشير فيها حكومة بلده إلى عدم اعترافها بأي نقل للسيادة على الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ أو بأي ضم لها بانتظار التوصل إلى اتفاق بين أطراف الصراع. وما انفكّت أيرلندا تؤكد أن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يمثل انتهاكاً للقانون الدولي.

-٣٣ وقالت أيرلندا إنما تنظر في صياغة خطة عمل وطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإنما لا تعلم بوجود أي أعمال تجارية أيرلندية في المستوطنات الإسرائيلية. وأشارت إلى أن موقع وزارة الشؤون الخارجية والتجارة يتبّعه الأشخاص الذين يعتزمون الاستثمار في المستوطنات أو الاملاك فيها إلى وضع المستوطنات القانوني. وأضافت أن مسائل وصول السلع المنتجة في المستوطنات إلى الأسواق وتوصيمها واستفادتها من المعاملة التفضيلية تحدّد على صعيد الاتحاد الأوروبي.

### **المملكة العربية السعودية**

-٣٤ وجّهت البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية مذكرة شفوية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وأشارت فيها إلى أن المملكة العربية السعودية لا تربطها أي علاقات سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو استثمارية مع إسرائيل أو مع أي من الشركات المشار إليها في التوصية الواردة في الفقرة ١١٧ من التقرير (A/HRC/22/63) أو أي من أنشطتها.

### **الجمهورية العربية السورية**

-٣٥ وجّهت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية مذكرة شفوية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وأشارت فيها إلى أن تقرير بعثة تقصي الحقائق قد أعاد تأكيد " بشاعة" السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني وممتلكاته وأرضه. ولاحظت أن

هذه السياسات والممارسات تدل على عدم احترام إسرائيل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- ٣٦ - وقالت الجمهورية العربية السورية إنها تويد استنتاجات تقرير بعثة تقصي الحقائق وأكّدت أن الاحتلال المتواصل للأراضي عربية منذ عام ١٩٦٧ يمثل السبب الرئيسي لما يرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان، ودعت إسرائيل إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢(١٩٦٧)، والانسحاب من الأرضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧. وقالت إن ذلك هو الحل الوحيد لتمكين الفلسطينيين من التمتع التام بحقهم في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة.

- ٣٧ - وتدرك الجمهورية العربية السورية تمام الإدراك تبعات ممارسات سلطة الاحتلال على الأرضي الفلسطينية، ذلك أن إسرائيل ارتكبت الانتهاكات ذاتها في الجولان السوري المحتل. وأكّدت الجمهورية العربية السورية أن دعوتها إلى إنهاء الاحتلال لا تتعارض مع توصيات بعثة تقصي الحقائق، ولاحظت أن التوصيات الواردة في تقرير البعثة هي بمثابة تدابير مؤقتة ضرورية للتخفيف من تأثير الاحتلال، بما في ذلك عنف المستوطنين، ووقف الاستيلاء على الأرضي الفلسطينية من خلال إنشاء المستوطنات غير القانونية.

- ٣٨ - وفي الختام، رحّبت الجمهورية العربية السورية بتقرير بعثة تقصي الحقائق وأشارت بالجهود المبذولة في سبيل البحث عن الحقيقة على نحو مستقل ومحايد وغير مسيّس. كما أعربت عن استعدادها للتعاون من خلال المضي في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة من أجل وقف انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني. وأخيراً، حثت الجمهورية العربية السورية على اتخاذ تدابير جدية لإنهاء الاحتلال جمّيع الأرضي العربي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.